إن الوحدة جاءت وتحققت كترجمة لأهداف الثورة اليمنية المباركة (سبتمبر وأكتوبر)

علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية

Email: 14october@14october.com

الخميس 3 يونيو 2010 م - العدد (14839) السنة الثانية و الأربعون

14 أكتوبر يومية - سياسية - عامة

استمع إلى إيضاحات حكومية حول الاختلالات الأمنية في بعض المحافظات

البرلمان في توصياته للحكومة بشأن حل مشاكل الأراضي بالحديدة:

إلزام وزارتي الدفاع والداخلية بمنع أي تدخل من قبل أي فرد في مشاكل الأراضي

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي توجيه عدد من التوصيات للحكومة بشأن حل مشاكل الأراضي في محافظة الحديدة، وذلك بعد مناقشة المجلس لتقرير اللجنة البرلمانية الخاصة بتقصي الحقائق حول هذا الموضوع.

وعلى إثر التزام الجانب الحكومي ممثلاً بنائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية الدكتور/رشاد محمد العليمي بتوصيات المجلس و بما لا يتعارض مع الدستور والقوانين النافذة ولما من شأنه التصدي والقضاء على ظاهرة الاعتداء على أملاك الدولة والمواطنين والحد من المنازعات العقارية وضمان الملكية العقارية وتأمينها وخلق بيئة استثمارية آمنة ومواتية فقد أكدت توصيات المجلس على ضبط كل حالات الاعتداء على أملاك الدولة والمواطنين في المحافظة وضبط ومعاقبة كل من يبيعون بمحررات وهمية أو من يدعون الملكية دون وجه حق مهما كانت صفة المعتدين عن طريق تحريك الدعاوى القضائية على المعتدين وتنفيذ الأحكام القضائية بعد صدورها بكل حزم وصرامة.

من جلسة مجلس النواب أمس

تفعيل دور أجهزة الدولة في حماية أراضي وعقارات الدولة وضبط ومحاسبة المعتدين

توفير الكادر القضائي الكافي للمحاكم في المحافظة وتفعيل دور التفتيش القضائي

كما تضمنت التوصيات إلزام السلطة المحلية بتنفيذ المحضر الموقع من الجهات المختصة المحدد لحرم مطار الحديدة وتسويره بحسب العلامات الموضوعة، ومنع الشرطة الجوية من التدخل في قضية الأراضي، وتسليم الأراضي الخارجة عن الحرم للهيئة لتخطيطها حتى ينتفع بها المواطنون المحتاجون للسكن،وتسليم المزارع والأراضي المجاورة لحرم المطار أو الداخلة فيه لأصحابها أو تعويضهم التعويض العادل خلال مدة أقصاها ستة أشهر .

وكذا إلزام وزارتي الدفاع والداخلية بمنع أي تدخل من قبل أي فرد من منتسبي وحدات الجيش والأمن بالمحافظة في مشاكل الأراضي أو السطو عليها بالقوة،أو حماية أشخاص للسيطرة على أراضي الدولة،ومحاسبة ومحاكمة كل من ثبت اعتداؤه على أرض الدولة أو المواطنين من منتسبيها باعتبار ذلك يسيء إلى مؤسستنا الوطنية القوات المسلحة والأمن ، وأن لا يتقدم أياً منهم لطلب الأراضي أو حجزها إلا بصفتهم مواطنين دون تدخل الصفة العسكرية بأي حال من الأحوال .

وتضمنت التوصيات إلزام الحكومة بإجراء التعديلات القانونية اللازمة لتجريم وتشديد العقوبات على كل من البائعين المدعين للملكية بدون وجه حق،والأمناء ومحرري البصائر والعقود بدون التحري والتثبت من صحة الملكية،والمشترين مع معرفتهم بعدم صحة ملكية البائعين لهم و كل من مارس أي شكل من أشكال العدوان أو الاستحداث على أراضي الدولة أو أراضي المواطنين والإسراع بإقرار قانون السجل العقاري وتوفير الإمكانيات الكفيلة بتنفيذه واعتماد التسجيل العيني لضبط عملية التسجيل وتجنب الازدواجية في ذلك.

إضافة إلى اتخاذ الإجراءات العاجلة لإعداد إستراتيجية وطنية لتنفيذ مشروع حصر شامل ووضع خرائط لكافة أراضي وعقارات الدولة وتوفير الإمكانيات اللازمة لتنفيذه و إجراء تعديل على قانون أراضي وعقارات الدولة النافذ فيما يتعلق بإعطاء الصلاحيات لموظفي الهيئة المعنيين بإزالة المخالفات وكذا إزالة الغموض في القانون فيما يتعلق بتحديد الملك العام والخاص .

كما تضمنت تفعيل دور أجهزة الدولة المختلفة لحماية أراضي وعقارات الدولة كل في مجال اختصاصه وعلى وجه التحديد ضبط ومحاسبة كل من يعتدي على الأراضي باستخدام القوة في ذلك الفعل ، وهذه من أهم واجبات ومهام أجهزة السلطة المحلية وأجهزة الأمن.

وشددت التوصيات على تفعيل دور المحاكم والنيابات في التصدي للخارجين على القانون وذلك من خلال تشكيل محاكم ونيابات متخصصة لفض النزاعات على مشاكل الأراضي والإشراف الدقيق من قبل التفتيش القضائي بوزارة العدل على أعمال الأمناء وأقلام التوثيق لمنع التجاوزات ومحاسبة المتلاعبين والمتجاهلين لتعميمات وزارة العدل والتفتيش القضائي ومنع وإزالة أي علامات أو لوحات أو استحداثات على أراضي الدولة أو الإعلان في صحف بأسماء أشخاص أو جمعيات ما لم يكن الشخص أو الجهة حاصل على تراخيص رسمية ويتملك الأرض بوثائق صحيحة ومسجلة في الجهات الرسمية، منعاً للتدليس والبيع الوهمي للناس وحتى لا يؤدي ذلك إلى خلق مشاكل مستقبلاً .كما شددت التوصيات على عدم السماح للجمعيات أو الشركات أو الأشخاص بالتدليس على الناس والإعلان عن بيع أراضي ما لم تكن لديهم تراخيص رسمية لأراضي مسجلة ورخص ومخططات وضمانات تجارية للوفاء بالتزاماتهم وإلغاء كافة إجراءات الجمعيات السكنية الوهمية التي اتخذ منها وسيلة للاستيلاء على الأملاك العامة والمتاجرة بها والنصب على المواطنين من خلالها وإيقاف إجراءات إنشاء أي جمعيات سكنية جديدة مخالفة لأحكام القانون.

وتضمنت التوصيات إعادة النظر في القيادات الإدارية والإمكانات الفنية لفرع الهيئة العامة للأراضي والمساحة والتخطيط العمراني بمحافظة الحديدة وكذا توفير الإمكانيات المالية الكافية لمواجهة قضايا الدولة المرفوعة أمام المحاكم ونفقات حملات الإزالة والنزول والمعاينة والمتابعة لأراضي الدولة ومحاسبة ومعاقبة الموظفين الفاسدين في الجهات المعنية المتعلقة بقضايا الأراضي الذين يساهمون بتصرفاتهم بأي شكل من الأشكال في تعميق هذه المشاكل وإحالتهم إلى القضاء .

وأكدت التوصيات ضرورة معالجة مشكلة الساكنين والمنتفعين بأراضي وعقارات الدولة في الحديدة منذ مدة طويلة من خلال منحهم عقود تمليك حتى لا يظل تعليق هذا الموضوع فرصة للمبتزين والمعتدين .

وألزمت توصيات المجلس هيئة الأراضي والمساحة الإسراع بوضع خريطة تسقط عليها كافة أراضي الدولة في المحافظة وتعميمها على القضاء والأمناء حتى يعودوا إليها قبل كتابة المحررات وقبل التوثيق والتسجيل والتعميد والنظر في المنازعات.

كما أوصى المجلس بتوفير الكادر القضائي الكافي للمحاكم بالمحافظة التي تشكو من كثرة القضايا المعروضة عليها وقلة الكادر القضائي ، وعدم توفر القاعات الكافية والمناسبة للمحاكم وتوفير أرض خاصة لبناء المجمع القضائي و تشكيل لجنة قضائية شرعية لتنفيذ الأحكام القضائية الصادرة والنافذة في الأراضي محل النزاع بين الدولة ومن يدعون الملكية من المواطنين والقبائل المحيطة بالحديدة والمشترين منهم.

إضافة إلى تفعيل دور التفتيش القضائي في متابعة القضايا المنظورة أمام المحاكم بما يكفل عدم التلاعب في إجراءات الفصل فيها ومحاسبة ومساءلة القضاة الذين أصدروا أحكاماً في قضايا الأملاك العامة لصالح أفراد بالمخالفة لأحكام الشرع والقانون ومساءلة من أصدروا تلك الأحكام .

وألزم المجلس في توصياته السلطة المحلية وأجهزة الأمن بإنهاء كافة المظاهر المسلحة في المحافظة وجعلها محافظة خالية من السلاح ومتابعة وضبط عصابات الأراضي الموجودة داخل المحافظة والوافدة من خارجها وتقديمهم لأجهزة القضاء وضرورة إزالة التعارض القائم بين أحكام قانون التوثيق وقانون السجل العقاري وبما يكفل اعتبار قانون السجل العقاري هو الإجراء القانوني الوحيد لتسجيل الملكية وإثباتها.

كما ألزمها تشكيل لجان إدارية وقضائية مشتركة تمثل فيها السلطة المحلية والأجهزة المعنية لحل القضايا السابقة والشكاوى بما يكفل حسمها بصورة نهائية وفقاً للوائح تتضمن أسساً ومعايير لكل الحالات ويتم اعتمادها من قبل مجلس الوزراء و كذا إلزام قيادة السلطة المحلية في المحافظة والمديريات بالحفاظ على أراضي الدولة والأوقاف وأراضي المواطنين، ومحاسبتهم على أي تقصير أو تفريط أو تهاون .

وألزم المجلس الحكومة في توصياته بتشكيل لجنة من وزارات العدل والداخلية و الدفاع والسلطة المحلية والهيئة العامة للأراضي لحل مشكلة الاعتداء والنهب للأراضي العامة والخاصة حتى لا تتفشى هذه الظاهرة وتستعصي معالجتها .

وكلف المجلس لجنة برئاسة نائب رئيس المجلس أكرم عبد اللّه عطية و عضوية اللجنة المنبثقة عنه لتقصي الحقائق في هذا الموضوع إلى جانب رؤساء الكتل البرلمانية لمتابعة تنفيذ هذه التوصيات.

إلى ذلك استمع المجلس إلى إيضاحات من نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن وزير الإدارة المحلية و بحضور وزير الداخلية مطهر رشاد المصري ووزير العدل الدكتور غازي شائف الأغبري و وزير شئون مجلسي النواب و الشورى أحمد محمد الكحلاني و وزير الأوقاف حمود الهتار و وزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي و وزير المياه والبيئة المهندس عبدالرحمن الإرياني .. حول بعض الأحداث والاختلالات الأمنية التي جرت مؤخراً في بعض المحافظات و دور الأجهزة الأمنية إزاءها .

وفي ضوء التعقيبات المقدمة من نواب الشعب أقر المجلس تكليف الحكومة بإعداد و تقديم تقرير شامل حول تلك الاختلالات و الأحداث و الموقف منها و تقديمه إلى المجلس خلال مدة أقصاها أسبوعان من تاريخه .

وكان المجلس قد استهل جلساته باستعراض محضر جلسته السابقه ووافق عليه و سيواصل أعماله صباح يوم السبت المقبل بمشيئة اللّه تعالى.

محافظ صنعاء يطلع على أداء كلية المجتمع بسنحان

محافظ صنعاء خلال لقائه عميد كلية المجتمع وهيئة التدريس

صنعاء / سبأ:

أكد محافظ صنعاء نعمان أحمد دويد أهمية توفر المعامل المتكاملة والأجهزة الحديثة بكلية المجتمع في سنحان بالمحافظة.

وشدد خلال زيارته يوم أمس الأربعاء للكلية على ضرورة انضباط العاملين وبذل الجهود للوصول إلى نتائج إيجابية وتخريج كوادر مؤهلة تلبي احتياجات سوق العمل.

وأشار المحافظ دويد خلال لقائه عميد الكلية الدكتور حميد الريمي وهيئة التدريس على أهمية مواكبة عملية التدريس للأساليب الحديثة، والاستفادة من كل جديد، وبما يكفل فتح آفاق واسعة للدارسين للمساهمة في عملية التنمية التي تشهدها المحافظة في مختلف المجالات.

وحث هيئة التدريس على تطوير العملية التعليمية، والعمل كفريق واحد وجعل النجاح هدفاً رئيسياً.

وأبدى دويد استعداد قيادة المحافظة دعم الكلية بكافة الإمكانيات المتاحة والمساهمة في إقامة الدورات التدريبية للكادر التعليمي بالكلية والعمل على توفير كادر تدريس متميز والبحث عن موارد إضافية جديدة.

وكان المحافظ قد اطلع على سير الأداء خلال زيارته لأقسام الكلية المختلفة، وحث الطلاب على التحصيل العلمي الجيد.

يذكر أن الكلية تضم أربعة تخصصات تشمل إدارة الجودة الشاملة، تجارة إلكترونية، هندسة الحدائق، وتقنية المعلومات، وتستعد للاحتفال بتخرج الدفعة الأولى خلال الأيام القادمة.

وزير الصناعة والتجارة في اجتماع مجلس إدارة هيئة التقييس لدول التعاون الخليجي بالكويت:

انضمام بلادنا إلى الهيئة يعتبر تجسيدا صادقا لتعزيز المسيرة الاقتصادية وخدمة مصالح الطرفين

الكويت / سبأ:

أكد وزير الصناعة والتجارة الدكتور يحيى المتوكل أن انضمام اليمن إلى هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي يعد تجسيدا صادقا لتعزيز المسيرة الاقتصادية وخدمة قضايا ومصالح اليمن ودول المجلس التي تجمعهما روابط الإخاء والجوار والمصالح المشتركة.

وثمن الوزير المتوكل في الكلمة التي ألقاها أمس في الاجتماع الـ12 لمجلس إدارة هيئة التقييس لدول مجلس التعاون الخليجي المنعقد حاليا بدولة الكويت .. ثمن عاليا القرارات الحكيمة لقادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي أصحاب الجلالة والسمو في دعم انضمام اليمن إلى المجالس واللجان والهيئات المختلفة لدول مجلس التعاون، وجهود المجلس الفني والأمانة العامة للمتابعة الحثيثة لاستكمال إجراءات انضمام اليمن إلى الهيئة.

وأعرب المتوكل عن سعادته والوفد المرافق له المشاركة في هذا الاجتماع واعتماد انضمام اليمن لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والمشاركة لأول مرة في اجتماعات مجلس الهيئة.

وأكد وزير الصناعة أهمية العمل المشترك والتنسيق في إطار المواصفات القياسية واللوائح الفنية كونه أصبح ضرورة ملحة خاصة في المجال الصناعي والخدمي والتجاري وهو ما سيعمل على تسهيل انسياب السلع ويفتح أسواق جديدة تسودها المنافسة الجادة والعادلة للمنتجات الوطنية.

ولفت إلى أن اليمن تعتمد المواصفات القياسية الخليجية كمواصفات قياسية يمنية منذ عام 2002م.

وأشار إلى أن قمة مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي انعقدت في مسقط نهاية العام 2001م، شكلت نقطة تحول في العلاقات اليمنية الخليجية لبعدها وعمقها الإستراتيجي أمنيا وسياسيا واقتصاديا وما أتخذه قادة دول المجلس من قرار تاريخي بالموافقة على انضمام اليمن إلى العديد من هيئات ومنظمات مجلس التعاون ابتداء بمكتب التربية العربي لدول الخليج العربي ومجلس وزراء الصحة، ومجلس وزراء العمل والشئون الاجتماعية ودورة كأس الخليج.

وأضاف :« كما تواصلت مبادرات المجلس تجاه اليمن بعد ذلك لتتوج بصدور قرار المجلس في دورته الـ 29 والتي انعقدت أيضا في مدينة مسقط في ديسمبر2008م بالموافقة على انضمامه إلى كل من هيئة التقييس ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعية وهيئة المحاسبة والمراجعة وجهاز إذاعة وتلفزيون الخليج».

وأكد وزير الصناعة والتجارة أن حكومة اليمن اتخذت في المقابل العديد من المبادرات في اتجاه التكامل الاقتصادي والتجاري وعلى كافة المستويات .. لافتا إلى أنه تم إعداد دراسة متكاملة تشكل خارطة طريق لدمج الاقتصاد اليمني تدريجيا مع اقتصاديات دول المجلس، كما تواصلت الجهود لتهيئة بيئة الأعمال ومناخ الإستثمار في اليمن لجذب استثمارات القطاع الخاص الخليجي.

وأشار إلى أن الحكومة اليمنية قامت بمواءمة القوانين والعمل على توحيد السياسات بما يتفق مع خطوات انضمام اليمن إلى مؤسسات ومنظمات مجلس التعاون حيث شكلت الإصلاحات الاقتصادية المتواصلة والأجندة الوطنية للإصلاحات بمراحلها المختلفة البرنامج العام للحكومة اليمنية في هذا المجال.

وقال :« إن ما تم اتخاذه انعكس على حجم التبادل التجاري بين اليمن ودول المجلس بصورة عامة وبالذات خلال السنوات الأخيرة، إذ ارتفع التبادل التجاري من 433 مليار ريال عام 2005م إلى ترليون و142 مليار ريال عام 2009م، وهو أعلى مستوى يصل إليه هذا التبادل».

وأضاف : « كما كان للدعم التنموي المقدم من دول المجلس لليمن الأثر الكبير في الدفع بعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث توج هذا الدعم بالتعهدات التي قدمتها دول المجلس في اجتماع لندن للمانحين في نوفمبر 2006م».

وفيما قدر وزير الصناعة والتجارة هذه المواقف وكل المواقف الداعمة والمعززة لمسيرة التنمية في اليمن .. أعرب عن أمله في أن تتواصل الجهود لتمكين اليمن من مواجهة الآثار السلبية للأزمة المالية والاقتصادية العالمية، وكذا آثار الأحداث والإختلالات الداخلية التي تجاوزتها الحكومة في الفترة الأخيرة .. لافتا إلى أن استقرار اليمن ورخاؤه مرهون بتواصل هذه الجهود.

واعتبر الدكتور المتوكل أن انضمام اليمن إلى هيئة التقييس يمثل عاملاً إضافياً في تطوير أنظمة المواصفات والمقاييس والجودة في اليمن.

وقال :«نتطلع إلى أن يكون دور اليمن متميزاً شكلاً ومضموناً ونساهم من خلاله في تطوير مؤسساتنا وجعل ثقافة التقييس التزاما جماعياً في كافة المؤسسات، ونشرها في أوساط المجتمع، وأن يكون كذلك دافعا في تعزيز العمل المشترك وتقوية العلاقات بين دولنا في مجال التقييس والأنشطة المرتبطة به، والذي نتوقع أن تنعكس إيجاباً على حجم ونوعية التبادل التجاري البيني وتقوية أسس وقواعد السوق المشتركة».

وأكد وزير الصناعة والتجارة أن الهيئة اليمنية ستبذل قصارى جهودها من أجل المساهمة في تقديم المقترحات والتصورات التي من شأنها رفع وتيرة العمل وتعزيز التعاون المشترك والشراكة الفاعلة مع مختلف أجهزة التقييس سواء على المستوى الإقليمي أو الثنائي أو في المحافل الدولية، فضلا عن حرصها للإستفادة من الخبرات المتوفرة لدى الدول الأعضاء وبما يلبي الأهداف المنشودة ومواكبة المتغيرات ومتطلبات التنمية في مختلف المجالات.

وأعرب الوزير المتوكل عن عميق الشكر والامتنان لدولة الكويت أميراً وحكومةً وشعباً لاستضافتها هذا الاجتماع على أرضها الحرة وعلى حسن الاستقبال وكرم الضيافة .

ويناقش الإجتماع الذي أفتتحه وزير التجارة والصناعة الكويتي رئيس الدورة الحالية أحمد راشد الهارون عدداً من المواضيع المرتبطة بأنشطة التقييس المختلفة والخدمات الفنية والتعاون الدولي والتدريب والتطوير والمتابعة، فضلا عن استعراض تقرير الأمين العام لهيئة التقييس الخليجية.